مجلة العلوم السياسيّة

اسم المقال: الاستحقاق الانتخابي للمرحلة المؤقتة للعراق
اسم الكاتب: د. حازم الشمري
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/58
تاريخ الاسترداد: 2026/11/22 16:56 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

بحوث ودراسات

الاستحقاق الانتخابي للمرحلة المؤقتة للعراق (٢٠٠٤/٦/٣٨-٢٠٠٥/١/٣٠) ومواقف القوى السياسية المزبية منه[*]

الدكتور
حازم الشمري[*]

المقدمة

تعد الديمقراطية عملية بناء للمجتمع والدولة على حد سواء يراد بها تحقيق القبول العام والرضا التام للمواطنين ازاء نظمهم ومؤسساتهم السياسية، ولذلك تعد العملية الانتخابية هي الالية والوسيلة الانجح والسلم والافضل التي توصلت اليها الشعوب المتحدثة في العالم اذا ما ارادت هذه الشعوب ان تتبنى الخيار الديمقراطي لتلمس هذا القبول والرضا التام عن نظمها ومؤسساتها السياسية.

وتاسيساً على ذلك فأن الشعب العراقي وقواه السياسية والحزبية قد حرموا لعقود طوال (في ظل النظم السياسية الدكتاتورية ونظم الاستبداد الفردي العائلي) من العيش في ظل النظم الديمقراطية. وهذا بالضرورة قد ابعد الشعب العراقي وقواه السياسية والحزبية عن المشاركة السياسية التي اولى خطواتها تكون ضمن المشاركة في العملية الانتخابية التي تكرس حق الصوت العراقي في التعبير عن خياراته السياسية والدستورية ازاء حكامه.

لم تدوم غبطة الشارع العراقي اثر سقوط نظامه الاستبدادي السابق في ٩ ابريل من عام ٢٠٠٣ طويلاً، بل ان الشعب العراقي بدأ يعيش بعد هذا الحدث الجلل ظروف تكاد تتكون صعبة، هذه الظروف القت بضلالها على حركة البناء السياسي والاجتماعي والاقتصادي ازاء تحقيق الممارسة الديمقراطية والبناء الدستوري والسياسي للعراق.

روغم كل ذلك من سوءاً للاوضاع الامنية على مستوى الداخل العراقي او من حيث المكستوى الاقليمي (تدخل دول الجوار العراقي في الشأن العراقي) او من حيث ادوار القوة الدولية وتداعياتها على العراق واستقراره السياسي. لا يعني بالضرورة الغاء حقيقة باتت واضحة المعالم والصور لا اشكال ولا لبس فيها ولا تراجع عنها في الساحة العراقية بعد سقوط نظامه السابق مفادها: "الشراكة العراقية بكل اطيافها في بناء واقعهم السياسي الجديد وفق

[*] كلية العلوم السياسية.جامعة بغداد

رؤية ديمقراطية تعددية والسلطة السياسية فيها متداولة سلمياً".

هذه الحقيقة اولى خطواتها تتمثل بالعملية الانتخابية وتجربتها الرائعة من حيثيات اولية تؤكد صدق الدلالة في اطار الاصرار الاكيد على مصداقية المسار الديمقراطي والشفافية التي تتبنى عليها الممارسة الانتخابية في ٣٠ كانون الثاني من عام ٢٠٠٥.

وبناءاً على ذلك تم تقسيم المبحث الى محورين اساسية هما:

المحور الاول: مدى ملائمكة النظام الانتخابي للواقع السياسي العراقي.

المحور الثاني: الاستحقاق الانتخابي ودور القوى السياسية منه.

المحور الاول

مدى ملائمة النظام الانتخابي "نظام التمثيل النسبي" للواقع السياسي في العراق.

بدأ يجب ان نؤكد على ان العملية الانتخابية تبدأ بالناخب الذي يعد العنصر الاساس في العملية السياسية "الانتخابية" برمتها.

لذا نلاحظ ان بعض فلاسفة علماء السياسة الكبار امثال "جان جاك روسو" اكدوا على ان الانتخابات كممارسة هو حق كل فرد في المجتمع وذلك طبقاً لتطبيق مبدأ الاقتراع العام الذي يعطي الحق لجميع افراد المجتمع "البالغين للسن القانوني والشرعي" في الاشتراك في العملية الانتخابية، دون جواز تقييد هذا الحق بأي شكل من الاشكال[1].

وطبقاً لهذا الحق الطبيعي في الانتخابات فان الاساس في الوقت الحاضر لهذه العملية اضافة الى انها حق طبيعي او وظيفة اجتماعية او تحديد قانوني فانها في الاساس هي سلطة قانونية مصدرها الاساس هو (الدستور) الذي يكفل ويضمن للمواطن قانوناً حق الاشتراك في اختيار نوابهم.

لذا فان فكرة اختيار او انتخاب الحكام برزت الى الوجود مع نشأت فكرة سيادة الشعب، وعليه فان اختيار الفئة الاجتماعية (اي المحكومين) للحكام عن طريق الممارسة الانتخابية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتطور الفكر الديمقراطي اساساً.

والاتجاه اليوم يميل الى تعريف النظم الديمقراطية بالعملية الانتخابية على الاقل في دول الديمقراطيات الليبرالية، فالدولة تعد دولة ديمقراطية اذا تم اختيار حكامها عن طريق الممارسة الانتخابية وهذه الممارسة تكون ممارسة نزيهة وحرة[2].

لذا فان سلطة الحاكم لا يمكن ان تكون سلطة شرعية الا اذا استمدت شرعيتها من الشعب، وليس غير الشعب بديلاً لاي شرعية، ولاسيما الشرعية التي تأتي عن طريق العملية الانتخابية.

وبناءاً على اهمية العملية الانتخابية في الممارسة الديمقراطية للعمل السياسي فقد تم اعتماد طرق انتخابية ثلاث تكون هذه الطرق

الانتخابية هي الاساس في اية ممارسة ديمقراطية. وهذه النظم الانتخابية الثلاث محصورة ما بين نظام الاغلبية النسبية بشقيه البسيط والمطلق ونظام التمثيل السنبي بشقيه الكامل والتقريبي واخيراً نظام المختلط. ولكل من هذه النظم الانتخابية الثلاث ما يميزها من ايجابيات وما يسجل عليها من سلبيات.

وفي ضوء موازنة الاداء الايجابي والسبي لكل من النظم الانتخابية الثلاث يجري اختيار او تشريح نظام انتخابي من النظم الانتخابية اعلاه على حساب النظم الانتخابية الاخرى وبما يتلائم والمعطيات السياسية والاجتماعية التي يمتاز بها هذا المجتمع او ذاك او هذه الدولة او تلك.

واستقراءاً للتاريخ السياسي في العراق (منذ بداية الدولة العراقية عام ١٩٢١ وحتى الوقت الحاضر، نجد ان العملية الانتخابية قد اعتمدت في العهد الملكي للعراق اكثر واطول ما تم اعتماده للعملية الانتخابية في العراق للعهد الجمهوري. بمعنى ان الشعب العراقي قد شارك في العملية الانتخابية في العهد الملكي قرابة ثلاثة وثلاثون عاماً منذ الدورة الانتخابية الاولى عام ١٩٢٥ ولغاية الدورة الانتخابية السادسة عشر عام ١٩٥٨، بينما انحسرت مشاركة الشعب العراقي في العهد الجمهوري قرابة اكثر من اثنان وعشرون عاماً منذ الدورة الانتخابية الاولى عام ١٩٨٠ ولغاية الدورة الانتخابية الخامسة عام ٢٠٠٠. (رغم كل التحفظات الواردة ازاء هذه الانتخابات سواء في العهد الملكي او الجمهوري)[3].

الا ان المهم في العملية الانتخابية التي جرت في العراق سواء في في العهد الملكي او الجمهوري كانت تعتمد نظم انتخابية مختلفة. فقد اعتمد العراق في العهد الملكي في العملية الانتخابية نظام الاغلبية ذو الدرتين وباعتماده نظام التصويت الفردي مع تقسيم العراق الى دوائر انتخابية صغيرة[4].

اما في العهد الجمهوري فقد تبنى العراق في العملية الانتخابية وضمن قانون المجلس الوطني الذي صدر عام ١٩٨٠ للرقم (٥٥) وفقاً لاحكام الدستور العراقي المؤقت لعام ١٩٧٠ النتظام الانتخابي المختلط والذي يعتمد على المزج ما بين نظامي الاغلبية والتمثيل النسبي، ناهيك على ان العراق في العهد الجمهوري قد اعتمد نظام التصويت بالقائمة وتقسيم العراق الى مراكز انتخابية متعددة[5]. ناهيك على ان قانون المجلس الوطني لعام ١٩٨٠ قد اعتمد في توزيع الاصوات على المقاعد النيابية على نظام الاغلبية ذو الدورين، بمعنى ان العضو المرشح للمجلس الوطني اذا ما اراد الفوز بأحد المقاعد المخصصة لهذا المجلس عليه ان يحصل على اكثر الاصوات عدداً على التوالي، واذا ما تساوت الاصوات في مثل هذه الحالة يعاد الاقتراع مرة اخرى[6].

اما الان فقد تبنى مجلس الحكم في العراق ضمن قانون عرف بقانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية والذي وضع فيه التشريعات كافة التي ترسم الصورة المستقبلية للعراق الجديد منهجاً ديمقراطياً كان اساساً (حسب وجهة تنظر اعضاء مجلس الحكم ناهيك عن رؤية الحاكم المدني للعراق في هذا الامر) لمستقبل النظام السياسي في العراق وذلك عن طريق ديباجة قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية، اضافة الى الملاحق التي صدرت عن هذا القانون وهو ملحق قانون الاحزاب للرقم (٩٧) لسنة ٢٠٠٤ وقانون الانتخابات للرقم (٩٦) لسنة ٢٠٠٤[7]. والذي اكد هذا الاخير عن قيام الشعب العراقي بأختيار حكومته عن طريق انتخابات صادقة وموثوق بها عن طريق الاقتارع العام المباشر والشامل والسري للشعب العراقي وعلى اعتبار العراق منطقة انتخابية واحدة والعمل بنظام الانتخابي الذي يعتمد طريقه التمثيل النسبي التقريبي (الباقي الاقوى) كنظام انتخابي للعراق معتمداً على مبدأ التصويت بالقائمة المغلقة وفقاً لقانون مجلس الحكم المرقم (٨٧) لسنة ٢٠٠٤[8].

ووفقاً لما جاء في قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية والملحق الخاص بقانون الانتخابات في العراق، والسؤال المطروح في هذا السياق.

(الى اي مدى يعد نظام الانتخاب التمثيل النسبي التقريبي للباقي الاقوى) هو النظام الانتخابي الافضل للعراق؟

وقبل الاجابة على هكذا تساؤل ينبغي لنا تقديم واقع عملي لطريقة التمثيل النسبي التقريبي (الباقي الاقوى) وهي طريقة رياضية احصائية تعتمد على قانون ناتج قسمة الاصوات الصحيحة على عدد المقاعد النيابية المطلوب اشغالها في المنطقة الانتخابية فنحصل على (خارج القسمة الانتخابي)[9].

والمثال الاتي يوضح الطريقة الانتخابية اعلاه:

قانون التمثيل النسبي التقريبي = عدد الاصوات الصحيحة / عدد الناخبين = قانون العدد الانتخابي الموحد

فاذا كان لدينا على سبيل المثال اربع قوائم انتخابية في دائرة انتخابية معينة، وعلى هذه الدائرة الانتخابية ان تنتخب خمسة نواب، وهناك قرابة (٢٠٠,٠٠٠) الف ناخب على استعداد للادلاء باصواتهم بصورة صحيحة. فكيف تحدد عدد الاصوات التي حصلت عليها كل قائمة؟ وكيف نوزع المقاعد النيابية على الاصوات التي حصلت عليها كل قائمة من القوائم الانتخابية الاربع؟

ومن اجل معرفة كم يساوي المقعد النيابي من عدد الاصوات الناخبين نجري العملية الرياضية التي تعتمد على تقسيم عدد اصوات الناخبين على عدد المقاعد النيابية المراد اشغالها، فيتولد لدينا قانون عرف بقانون العدد الانتخابي الموحد

الذي يمثل عدد الاصوات مقابل مقعد واحد في المجلس النيابي.

العملية الحسابية. نقول: ٢٠٠,٠٠٠ / ٥ = ٤٠,٠٠٠

اذن كل ٤٠,٠٠٠ الف صوت = مقعد واحد نيابي حسب المثال اعلاه.

واذا ما عرفنا ان القائمة (أ) حصلت على (٨٦,٠٠٠) الف صوت.

والقائمة (ب) حصلت على (٥٦,٠٠٠) الف صوت.

والقائمة (ج) حصلت على (٣٨,٠٠٠) الف صوت.

والقائمة (د) حصلت على (٢٠,٠٠٠) الف صوت.

واذا ما اردنا ان نوزع المقاعد النيابية حسب الاصوات التي حصلت عليها كل قائمة من القوائم الاربع اعلاه فأننا سوف تعتمد على طريقة التمثيل النسبي التقريبي والتي تعتمد على قانون هو:

قسمة عدد الاصوات التي حصلت عليها كل قائمة على قانون العدد الانتخابي الموحد.

فتقول قائمة (أ) = ٨٦,٠٠٠ / ٤٠,٠٠٠ = ٢ مقعد.

فتقول قائمة (ب) = ٥٦,٠٠٠ / ٤٠,٠٠٠ = ١ مقعد.

فتقول قائمة (ج) = ٣٨,٠٠٠ / ٤٠,٠٠٠ = صفر.

فتقول قائمة (د) = ٢٠,٠٠٠ / ٤٠,٠٠٠ = صفر.

ووفقاً لهذه العملية الرياضية فقد حصلت القوائم الاربع على ثلاث مقاعد نيابية من اصل خمسة مقاعد موزعة على القائمة (أ) مقعدين والقائمة (ب) مقعد واحد. ومن اجل اشغال المقعدين المتبقيين علينا ان نلجأ الى تطبيق طريقة الباقي الاقوى وفق العملية الرياضية الاتية:

القائمة (أ) = ٨٦,٠٠٠ – (٢ مقعد × ٤٠,٠٠٠) = ٦٠٠

القائمة (ب) = ٥٦,٠٠٠ – (١ مقعد × ٤٠,٠٠٠) = ١٦٠٠

القائمة (ج) = ٣٨,٠٠٠ – (صفر × ٤٠,٠٠٠) = ٣٨,٠٠٠

القائمة (د) = ٢٠,٠٠٠ – (صفر × ٤٠,٠٠٠) = ٢٠,٠٠٠

ووفقاً لطريقة الباقي الاقوى يتبين لنا ان القائمة (ج) هي التي تحمل الباقي الاعلى (القوى) فنحصل على مقعد واحد، ونعيد الطريقة الرياضية اعلاه مرة اخرى بعد ابعاد وحذف القائمة (ج) منها فنلاحظ ان القائمة (د) تكون قد حصلت على الباقي الاقوى من بين القوائم فتحصل على مقعد واحد ايضلاً. وبهذا نلاحظ ان المقعدين الشاغرين قد توزعا على القوائم فتحصل على مقعد واحد ايضاً. وبهذا نلاحظ ان المقعدين الشاغرين قد توزعا على القوائم التي لم تحصل من قبل على مقاعد نيابية. اذن تم توزيع المقاعد النيابية وفقاً لاشراك القوائم الانتخابية حسب نسب متباينة ورؤية سياسية تعاونية تشاركية اكثر ما هي عملية لتركيز المقاعد النيابية في قائمة او قائمتين وابعاد القوائم الاخرى عن الشراكة السياسية في البلاد[10].

ومن خلال المثال التوضيحي اعلاه يتبين لنا اهمية نظام التمثيل النسبي التقريبي ذو الباقي الاقوى كنظام انتخابي للقوى السياسية التي تؤمن ايمان مطلق بان بلها قاعدة شعبية عريضة وواسعة في المجتمع ولكنها (اي القوى السياسية) في الوقت نفسه تدرك كل الادراك بأنها اذا ما خاضت واشتركت في العملية

الانتخابية سوف لن تفوز باغلبية المقاعد النيابية اذا ما تم اعتماد نظام الاغلبية كنظام انتخابي، على اعتبار ان هذا الادراك ناتج من ان هناك قوى سياسية وحزبية اخرى موجودة ومتواجدة في الساحة السياسية لها من الوساعة القاعدية الشعبية مما يعمل على عدم حصول ايا من هذه القوى السياسية والحزبية ان تحقق وتحصل على اغلبية الاصوات في العملية الانتخابية[11].

وتأسيساً على ذلك نردك اهمية تطبيق نظام التمثيل النسبي التقريبي لمجتمع يمتاز بتنوعه الصارخ والعميق في الشأن الديني والطائفي والعرفي والقومي، مما يؤدي النظام الانتخابي (التمثيل النسبي) بالضرورة الى زج اكبر قدر ممكن من القوى السياسية والحزبية في المشاركة السياسية، مما يعطي رؤية شمولية للعملية السياسية ناهيك عن عدم قدرة احدى القوى السياسية والحزبية بالاستئثار بالسلطة لوحدها وتبني سياسة الافصاء كباقي القوى السياسية والحزبية الاخرى[12]. بمعنى سوف يضمن هكذا نظام انتخابي شراكة سياسية للقوى السياسية والحزبية العراقية كافة بكل دياناته وطوائفه واقلياته وقومياته، وسوف يكون هناك دور (للتوافق السياسي والطوائفي والديني والعرقي) في تشكيل القوائم الانتخابية التي ستخوض العملية الانتخابية في ٣٠ كانون الثاني لعام ٢٠٠٥، على الرغم من ان هذا التوافق هو محدود وعلى الرغم من التحفظات المطروحة ازاء طريقة التصويت بالقائمة المغلقة، هذه الطريقة والتي تبدو بعيدة عن روح الديمقراطية لانها لا تكفل للناخب ما يجب ان يكون له من الحرية في اختيار ممثليه.

رغم ان نظام التمثيل النسبي اذا ما تم اعتماده كنظما انتخابي سوف يفضي بالضرورة الى حكومة هي اقرب الى اللاستقرار منه الى اللاستقرار وهذا بالتالي سوف يعرض العملية السياسية لبعض التداعيات والارهاصات السياسية والتي سوف تلقي بضلالها على مجمل العملية السياسية في البلاد التي اوردناها سابقاً ازاء نظام القائمة المغلقة الذي هو جزء من نظام التمثيل النسبي ايضاً، فانني ارى واعتقد ان النظام الانتخابي الذي اعتمد من قبل ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية هو النظام الاقرب للواقع السياسي الموجود في العراق حالياً ولذلك للاسباب الاتية:

١. يعد النظام الانتخابي في العراق (نظام التمثيل النسبي التقريبي) للمرحلة المؤقتة اكثر تمثيلاً لرغبات الشارع العراقي، وهو بذلك يقترب من الممارسة الديمقراطية التي تشرك القوى والتيارات السياسية والحزبية في العراق كافة في الممارسة السياسية الجديدة في العراق.
٢. نظام التمثيل النسبي كنظام انتخابي يسمح بتواجد الاراء كافة في الجمعية الوطنية القادمة والتي

ستنبثق عن انتخابات ٣٠ كانون الثاني عام ٢٠٠٥، لانها سوف تجمع هذه الجمعية اراء متعددة من اقصى اليمين الى اقصى اليسار.

٣. اثبتت الدراسات ان نظام التمثيل النسبي التقريبي (الباقي الاقوى) يعطي شراكة حقيقة في العملية السياسية وذلك عن طريق عدم اهماله لاي صوت من اصوات الناخبين ازاء مرشحين في القوائم الانتخابية.

٤. نظام الدوائر الانتخابية الكبيرة المتعددة تتيح وتمنح للاحزاب الكبيرة امكانية تحديد حدود الدائرة الانتخابية مما يتيح لهذه الاحزاب فرص اكبر من باقي القوى الحزبية السياسية بالفوز الانتخابي، الا ان نظام التمثيل النسبي ذو الدائرة الانتخابية الواحدة ليس له حاجة لهذا التحديد من قبل الاحزاب الكبيرة.

٥. يتميز العراق بتنوعه الواسع وفي المجالات كافة، فان نظام التمثيل النسبي ذو الدائرة الانتخابية الواحدة اكثر واقعية للساحة السياسية في العراق، اذ ستعكس الجمعية الوطنية العراقية القادمة بعد الانتخابات طيف واسع للمجتمع العراقي، وعلى هذا الاساس فان ممثلي القوى والتجمعات السياسية الصغيرة (كالكلدان والاشوريين والصابئة والشبك وغيرهم) لهم ضمانات حقيقة في وصول مرشيحهم الى الجمعية الوطنية ومن ثم المشاركة في العملية السياسية.

٦. ان النظام الانتخابي الذي يعتمده قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية هو اقرب الى العدالة في عنصر الجنس وذلك عندما اعتبر العنصر النسوي هو جزء مهم في الشراكة السياسية للعراق الجديد، وذلك عن طريق اعطاء العنصر النسوي نسبة لا تقل عن ٢٥% من قوائم المرشحين وان كانت هذه النسبة لا تعطي التمثيل الحقيق للمرأة اذا ما عرفنا ان المرأة تشكل اكثر من ٦٠% من مجموع الشعب، الا انها في الوقت نفسه خطوة جزئية وصحيحة في الطريقة الديمقراطي.

٧. نظام التمثيل النسبي المرفق بالتصويت بالقائمة يسمح بظهور تشكيل كيانات سياسية جديدة. وذلك عن طريق خلق تحالفات انتخابية بين القوى السياسية والحزبية في العراق، مما يتيح للقوى السياسية والحزبية الصغيرة فاعلية اكبر اذا ما استطاعت ان تشكل مع قوى اخرى تحالفات سياسية تشكل على غرارها كيانات سياسية لها من التأثير والفاعلية الشيء الكبير في الساحة السياسية العراقية.

المحور الثاني

الاستحقاق الانتخابي ودور القوى السياسية والحزبية منه

تعد العملية الانتخابية آلية هامة لصنع الخيارات السياسية عن طريق الممارسة التصويتية التي تعكس بالضرورة ممارسة واقعية

لعملية اختيار القيادات والبت في القضايا الوطنية المطروحة.

ان العملية الانتخابية كممارسة لا تفضي الى منح واعطاء الفرصة المناسبة لشرعنة الحكومة عن طريق تشكيل حكومة ديمقراطية محل ثقة من قبل الشعب حسب بل العملية الانتخابية تفضي بالضرورة الى سمو السلطة الدستورية والقانونية عن طريق خضوع الحكومة وامتثالها لسلطة القانون من خلال العمل بمبدأ المسؤولية الوزارية سواء اكانت هذه المسؤولية مسؤولية فردية او مسؤولية جماعية امام السلطة التشريعية (الجمعية الوطنية)، ناهيك عن تبني الحكومة للعملية الانتخابية والاعتراف بنتائجها الدورية والخضوع والامتثال لها والعمل بما الت اليه هذه الانتخابات، وهذا بالضرورة سوف يفضي في المستقبل الى تجذير وتعزيز لمبدأ ديمقراطي على درجة عالية من الاهمية في الممارسة السياسية الا وهو مبدأ التداول السلمي للسلطة[13].

ان تبني مبدأ التعاقب السلمي للسلطة والعمل بموجبه يؤكد في حد ذاته اقرار واضح من قبل القوى السياسية والحزبية سواء كانت هذه القوى في داخل السلطة ام في خارجها بأن العملية السياسية تطرح نظام البدائل السياسية او التعددية السياسية، وهذا الاخير بالضرورة يعد شرطاً اساسياً وملزماً لتطبيق والعمل بالممارسة الانتخابية بصورة صحيحة وفعالة في ظل المنافسة السياسية المشروعة دستورياً وقانونياً وسياسياً، وفي غير ذلك تكون الممارسة الانتخابية المطبقة ما هي الا مبادرات وسلوكيات تكاد تكون اقرب الى الممارسة الشكلية التي تفتقد الروح الديمقراطية الحقة، هذه المبادرات او السلوكيات الشكلية تتبنى مبدأ النفاق السياسي لاصحاب السلطة عن طريق التظاهر بولاء الناس لقيادات مسلطة عليهم[14]. ان فقدان البدائل السياسية يفقد بالضرورة العملية الانتخابية اهليتها ومصداقيتها وهذا ما شهدته الساحة السياسية العراقية ومنذ عقود طوال.

ان العملية الانتخابية توفر فرصة جوهرية واساسية للقوى السياسية والحزبية كافة في اختيار خطابهم السياسي والحزبي عن طريق ما أنجز من برامج سياسية واجتماعية واقتصادية سواء على مستوى الفرد او على مستوى المجموع من قبل هذه القوى الحزبية مما يؤدي الى نشر سياسة هذا الحزب او ذاك وتوسيع قاعدته الشعبية في سياق المنافسة الحرة والمشروعة، ناهيك من ان العملية الانتخابية تعزز وتجذر لمنظومة قيمية جديدة تتبنى مبدأ الثقافة الحوارية في المجتمع عن طريق اقامة منتديات ثقافية وسياسية تأخذ على عاتقها مناقشة وتداول الشؤون العامة التي تهم المجتمع بلغة الحوار والاصغاء للرأي الاخر، بالاضافة الى ان هكذا ممارسات ديمقراطية تعد محاولات جادة من قبل

القوى السياسية والحزبية وبضمنها منظمات المجتمع المدني في خلق وايجاد رأي عام ذو فاعلية ولديه القدرة على الحوار مع السلطة والتأثير فيها، وهذه الالية السياسية برمتها تعد دعامة من دعامات نهضة المجتمع وجعله مجتمعاً متحضراً وذات اصالة بين المجتمعات[15].

هناك مشروعية التساؤل المطروح من قبل المواطن العراقي عن مدى وجدوى العملية الانتخابية القادمة في ٣٠ كانون الثاني من عام ٢٠٠٥ ضمن الممارسة الديمقراطية للعملية السياسية في تحقيق مطالب ورؤى الشعب العراقي في الضمانات الامنية وتحقيق السلام والوئام وتطبيق العدالة عن طريق تأسيس دولة قانون لا دولة بوليس والتي تضمن دولة القانون احترام الانسان وضمان حقوقه.

والسؤال الاكثر اهمية في رأي هو مدى قدرة العملية الانتخابية القادمة في تجذير الثقافة الحوارية الوطنية الديمقراطية في المجتمع العراقي واقصاء ثقافة رفض الاخر المعتمدة على ثقافة العنف التي جذرت في المجتمع العراقي في العقود الماضية؟

وما هي مواقف القوى السياسية والحزبية من الاستحقاق الانتخابي الذي حدد مسبقاً في ٣٠ كانون الثاني لعام ٢٠٠٥؟

هذه الاسئلة وغيرها من الاستفهامات العديدة التي تمثل هاجس المواطن العراقي وهو ضمن تعايش لازمة مرحلة ما بعد الحرب (٩ ابريل لعام ٢٠٠٣)، هذه المرحلة بحد ذاتها تعد مرحلة جديدة على ثقافة المواطن العراقي مرحلة الديناميكية التاريخية بعد ان ترسيخ في ذهن المواطن العراقي مبدأ التراجع الحضاري والانساني بسبب ما تعرض له من حالات تغييب واقصاء وعزلة في المراحل السابقة بالضرورة لدى المواطن الخطاب السياسي والثقافي الاوحد مع فقدان الثقافة الحوارية وتكريس عسكرة المجتمع والعزل الخارجي، مما ادت هذه الحالة الى بناء رؤية تتبنى آلية العنف وتسقيط الاخر واقصاءه[16].

وبناءاً على ذلك ليس من الغريب ان يعيش العراق حالة من التناقض الصراعي المتبادل بين مكوناته في هذه المرحلة، فبدلاً من ان يكون هذا التنوع عنصر قوة وقدرة وابداع ويحدد للمجتمع، نجد ان هذا التنوع (في هذه المرحلة بالذات) اصبح بشكل عنصر تعطيل واضعاف آلية العملية السياسية الجديدة وعرقلتها، هذه العملية السياسية التي ترمي في بناء دولة قوية (من حيث دولة ديمقراطية ودولة مؤسسات ودولة قانون) تستوعب هذا التنوع وتوظفه لصالح الوحدة المجتمعية الوطنية في العراق.

لذلك تباعدت سبل الحوار الوطني بث هذه المكونات، لا بل يسعى كل مكون منها لاثبات وجوده ومن ثم ممارسة الغاء الاخر، مما ادخل المجتمع في اطار عملية الغاء

متبادل بين المكونات العراقية مما وفره بيئة خصبة للصراعات المسلحة ومنح القوى الخارجية سواء ا كانت قوى اقليمية او دولية المبرر والسبل في الولوج الى الداخل العراقي وجعله ساحة تصفية اسقاطات سياسية مسبقة[17].

العراق اليوم بكل مكوناته يسعى باتجاه عبور مرحلة التأزم التي يعيشها، اذ انه يرى في العملية الانتخابية آلية هامة عن طريقها يستطيع الخروج من حالة التأزم الى واقع سياسي واجتماعي تفاؤلا واستقراراً، اذ تكرس العملية الانتخابية وتعزز بناء ثقافة قيمية جديدة تتلائم وتتناغم مع معطيات المرحلة الديناميكية الحالية وفق غرس مبدأ قبول الاخر مهما كان هذا الاخر يتبنى رؤية تعتمد على الاختلاف وليس الخلاف، ولطالما هذا الاخر يتقبل الرأي الاخر ايضاً، ناهيك على ان العملية الانتخابية ترتكز على ان هناك طيف واسع من الالوان وليس ثنائية اللون (الابيض والاسود) مما يسهم ذ لك كله بالضرورة تجذير ثقافة الحوار الوطني الديمقراطي البناء في المجتمع العراقي.

ان هذه العملية برمتها لا تخلوا من صعوبات وتحديات تواجه العملية السياسية في العراق الجديد وممارستها الانتخابية والتي يمكن ادراجها في تلك الكوابح الداخلية والخارجية سواء اكانت اقليمية او دولية، والمتقاطعة مع المشروع السياسي الديمقراطي الجديد في العراق.

ورغم ارهاصات العملية الانتخابية وتداعياتها على الهدف المنشود من الممارسة الانتخابية، ينبغي على القوى السياسية والحزبية العراقية سواء اكانت هذه القوى ضمن السلطة الحالية في العراق (سواء في الحكومة المؤقتة او في الجمعية الوطنية العراقية المؤقتة) ام كانت هذه القوى خارج السلطة ولكنها ضمن العملية السياسية في العراق، ان تتفاعل فيما بينها والعمل سوية (مجتمعة او منفردة) لجعل الممارسة الانتخابية مرتكزاً للحوار الوطني والمجتمعي الديمقراطي للعراق، وللسلام والوئام المجتمعي بين القوى المكونة للمجتمع العراقي وجعل الانتخابات اساسية الخطوة في بناء ثقافة الحوار بنياياً رصيناً وبدون بناء قناعات ومواقف سياسية مسبقة لتكون مرجعية وطنية في معالجة الاسقاطات السياسية والاجتماعية الموجودة في هذه المرحلة مما يعزز تنشئته جيل جديد في العراق يتبنى الرؤية الحوارية الوطنية واحترام التنوع السائدة في العراق باعتباره احد اهم الثوابت الاساسية التي لا يمكن الاستغناء عنها في تفعيل المرحلة الحالية وتوظيفها لبناء عراق جديد تسمو فيه ثقافة النقد المستمر للذات قبل الاخر وذلك للحيلولة دون حدوث استندادات فكرية وثقافية تسهم في ولادة طروحات سياسية متطرفة

جامعة بغداد
مكتبة كلية العلوم السياسية

تحتكر الحقيقة وتمارس عملية الاسقاط الفكري (الايديولوجي) ازاء الاخر مما يعبر البلاد (لا سامح الله) الى ازمة العنف والاقصاء الغابرة.

ومن هنا يجب ان نؤكد على ان عملية بناء ثقافة الحوار عن طريق العملية الانتخابية ضمن الممارسة الديمقراطية الحقه هي مسؤولية النخب والقيادات والجماهير معاً، وبدون هذا التفاعل بين هذه المكونات لن تنجح الممارسة الديمقراطية ولن تنجح في بناء ثقافة الحوار، لان وجود قرارات رسمية نخبوية لوحدها لا تقود الى تحقيق اهداف العمل الديمقراطي امام سلبية الجماهير والتي يؤدي عدم مساهمتها في تحقيق الاهداف المرجوة من العملية السياسية الديمقراطية[18].

والعكس وارد ايضاً اذ نجد هناك رغبة شعبية واسعة ازاء الممارسة الديمقراطية وتجذير لغة الحوار والتجارو ولكن هذه الرغبة قد تكون حبيسة الصدور والاذهان وذلك بسبب استبدادية النخب والقيادات وعنفها، وعندئذ لن تصبوا الجماهير الى ما ترمي الهي. لذلك يجب ان تكون هناك شراكة في السمؤولية بين مكونات المجتمع العراقي كافة، واذا ما تعذر من ايجاد مثل هذه الشراكة، فهل يتم التخلي عن الممارسة الديمقراطية بآليتها الانتخابية؟ وهل ان استبدادية النخب الحاكمة تبقى مانعاً ابدياً امام تحقيق العمل الديمقراطي؟ وهل ان عدم تهيؤ الشارع العراقي كجمهور عام للعملية الانتخابية يعطي العذر والمبرر لتأجيل الممارسة الانتخابية؟

ان الحذر هنا يصبح هو المعيار الافضل والانسب في سبل اعتمادنا على احد الاطراف الفاعلة في الممارسة الديمقراطية، فاذا تم ترجيح عامل القيادات والنخب في تأدية الاستحقاق الديمقراطي الانتخابي وتفعليها علينا ان نحدد مسبقاً نوعية هذه القيادات والنخب التي يكون رصيدها الجماهيري هو المشروعية التي ترتكز عليها. اما اذا تم ترجيح العامل الجماهيري فانه علينا ان نوضح ونحدد نوعية الجمهور المؤهل حقاً لتلك العملية الديمقراطية[19]. واذا ما انعكست هذه الفرضية على الحالة العراقية نرى انه من الممكن ان تلعب النخب العراقية الوطنية والقيادات الحزبية دورها الرئيس في بناء العملية الديمقراطية وآلياتها الانتخابية في العراق، رغم وجود اسقاطات نظمية سياسية سابقة حكمت العراق والتي نتج عنها وجود جماهيري غير مؤهل لممارسة هذه التجربة الديمقراطية، اما اذا كان هناك رغبة شديدة لدى الجمهور العراقي في هذه الممارسة فانه سوف يكون عامل تعزيز في عملية التحول الديمقراطي وبوقت اقصر[20].

اما بخصوص الاستحقاق الانتخابي بالنسبة للقوى السياسية والحزبية في العراق فيمكن ان نؤكد على ان الاستحقاق الانتخابي ليس هدفاً بحد ذاته بل هو احد اهم الآليات

والممارسات التي توصلنا الى الهدف الاسمى الا وهو تأسيس نظام ديمقراطي. وهذا الهدف نجده قاسماً مشتركاً للقوى السياسية والحزبية كافة في العراق والتي تعترف وتدرك ان دخولها في العملية السياسية بشكل ديمقراطي لا يمكن ان يتم الا عن طريق الممارسة الانتخابية الحرة والنزيهة.

اذن الاستحقاق الانتخابي من حيث المبدأ هو محل اجماع للقوى السياسية والحزبية كافة في العراق، ولكن الاختلاف في الاستحقاق الانتخابي في العراق للمرحلة المؤقتة يكمن بين تلك القوى السياسية والحزبية المؤيدة للاستحقاق الانتخابي بوصفه ممارسة ضرورية في هذه المرحلة وعلى درجة عالية من الاهمية، وبين القوى السياسية والحزبية المؤجلة لهذه الممارسة الديمقراطية هذا من جانب ومن جانب اخر بين القوى الرافضة وبشكل كامل للعملية الانتخابية. وهذه القوى الاخيرة هي في حالة خلاف متقاطع مع القوى السياسية التي تعترف من حيث المبدأ بالاستحقاق الانتخابي.

فبخصوص حالة الاختلاف بين القوى السياسية والحزبية المؤيدة والمؤجلة للعملية الانتخابية. فأنني ارى واعتقد ان الاختلاف هو (زمني) وليس اختلاف مبدأي وهذه هي الصورة المغايرة للحالة الاخرى والرافضة للعملية الانتخابية والتي تتبنى مبدأ الرفض وبشكل مطلق وبدون تراجع.

فالحالة الاولى (حالة الاختلاف من حيث البعد الزومني) هي الحالة المقبولة والصحية ضمن السياق الديمقراطي القائم الحوار وقبول الاخر والاصغاء له ورفض سياسة الاقصاء، اي ان القوى السياسية والحزبية في هذا الجانب وضمن منطق الممارسة الديمقراطية لها الحق كله في ان تدلي برأيها وفق تصورات تعتقد انها مطلوبة في هذه المرحلة، بمعنى ان القوى السياسية والحزبية والتي تؤكد على الاستحقاق الزمني للعملية الانتخابية انما تنطلق من رؤية دستورية قانونية مفادها ان العملية الانتخابية (وهي جزء من العملية السياسية الجديدة في العراق)، انما هي استحقاقات دستورية تبناها قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية، واستحقاقات قانونية تتمثل بالقرارات الدولية الخاصة بقرارات مجلس الامن لاسيما قرار (١٥٤٦) لعام ٢٠٠٤، ناهيك عن القرارات الاقليمية المتمثلة بقرارات مؤتمر شرم الشيخ الذي انعقد في مصر شهر تشرين الثاني لعام ٢٠٠٤[21].ناهيك عن الاستحقاقات السياسية سواء الداخلية منها ام الخارجية للعملية الانتخابية، ونعني بها مصداقية الحكومة العراقية المؤقتة في تنفيذ وترجمة هذه الاستحقاقات الدستورية والقانونية الى الى وقع عملي ملموس وبدون اي تأخير او تأجيل او الغاء.

اما بخصوص القوى السياسية والحزبية العراقية المؤيدة للعملية

الانتخابية كونه استحقاق لابد منه، الا انها من جانب اخر تطالب بتأجيل هذه الممارسة الديمقراطية باعتبارها خطوة سياسية سوف يترتب عليها عملية سياسية قادمة مستقبلية في العراق.

بمعنى ان القوى السياسية والحزبية المطالبة بتأجيل العملية الانتخابية تدرك وبشكل واضح ان الاستحقاقا الانتخابي في العراق لهذه المرحلة هو استحقاق تاريخي يفصل بين حقب شهدها العراق كانت تتبنى الممارسة اللاديمقراطية وبين مستقبل عراق ديمقراطي جديد. وضمن هذه الرواية فان مؤيديها يعتقدون انه من الواجب والمسؤولية على الجهات كافة الرسمية وغير الرسمية في العراق ان تمنح فرصة اكبر للقوى السياسية والحزبية كافة في العراق عن طريق منح العملية الانتخابية فترة زمنية اطول على اعتبار ان الشعب العراقي كان مغيب عن الممارسة الديمقراطية وهو الان غير مؤهل في اختياراته السياسية. ناهيك عن تداعيات الانفلات الامني وارهاصاته والتي الغت بضلالها على الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية كافة في العراق[22].

واذا ما اردنا ان نحاور ونناقش اصحاب ومؤيدي تأجيل العملية الانتخابية (حسب المنطق الديمقراطي) فاننا نؤكد ان هذه الذرائع والحجج المطروحة انما يمكن لنا معالجتها وبالتالي تجاوزها، فمثلاً عملية التزامنا بالاستحقاق الانتخابي من حيث البعد الزمني انما هو رسالة واضحة وصريحة من الداخل العراقي الى القوى كافة سواء منها الاقليمية او الدولية التي تراهن على عدم قدرة العراق والعراقيين من تأدية هذه الممارسة الديمقراطية، ومن خلال الالتزام الزمني للاستحقاق الانتخابي نقول للعالم اجمع اننا اهل للاحترام ونحن شعب يستحق التقدير ولنا القدرة في حكم انفسنا بأنفسنا وبدون وصاية اقليمية او دولية.

واذا كان المبرر لتأجيل الانتخابات هو افتقاد الشعب العراقي للثقافة الانتخابية، تستطيع ان نقول ان في تنفيذ العملية الانتخابية في وقتها المحدد سوف يكسب الناخب العراقي الثقافة الانتخابية وسوف تكون الممارسة الانتخابية خير دليل على اغناء هذه الثقافة، هذا من جانب، اما من جانب آخر فان العراق شهد تجارب انتخابية (مهما كانت مزيفة وغير حقيقية) الا انها يمكن اعتبارها بشكل او بأخر هي ممارسة قد اغنت الوعي الثقافي والانتخابي عند المواطن العراقي.

اما بخصوص الانفلات الامني فأن هناك جدلية العلاقة ما بين الاستحقاق الانتخابي وما بين ارهاصات الانفلات الامني، بمعنى ان تعزيز الاوضاع الامنية ينعي بضلاله على الممارسة الديمقراطية مما يحقق مشاركة اكبر ضمن العملية الانتخابية، والعكس صحيح، بمعنى ان المشاركة في الاستحقاق الانتخابي

يؤدي بالضرورة الى شرعنة السلطة الحاكمة في العراق مما يعزز الحالة الامنية ويفضي على العملية السياسية الاستقرار والديمومة.

أما بشأن القوى الرافضة للعملية الانتخابية جميلة وتفصيلاً، فأنه يكشف النقاب عن ان هذه القوى لها من الخطاب السياسي (ان كان لها خطاب سياسي) الرافض ليس للعملية الانتخابية حسب بل لمجمل العملية السياسية الجديدة في العراق. هذه الرؤية للقوى الرافضة للعملية السياسية في العراق تكاد تكون مشلولة وعاجزة سياسياً لانها تفتقد لمنطق الثقافة الجوارية وتتبنى العنف الغير مبرر كوسيلة وهدف في ان واحد. فمن جانب الوسيلة فأن العنف الغير مبرر هو وساطة لايصال رؤية اصحاب هذا المبدأ الى كافة القوى المتداخلة في العراق وخارجه، اما من حيث الهدف فأن العنف الغير مبرر فهو غاية بحد ذاته تعتمده هذه القوى الرافضة للعملية السياسية الجديدة في العراق لضرب هذه العملية السياسية وتعطيلها عن طريق ضرب واستهداف الاجهزة الامنية بكل انواعها والقيادات السياسية والحزبية والنخب العلمية المرموقة في المجتمع، ناهيك عن استهداف المدنيين العراقيين وبدون استثناء.

ان هذه القوى الرافضة للعملية السياسية الجديدة في العراق يمكن تصنيفها بمجموعتين لا غير وهي:

الاولى كمجموعة هي تلك القوى المسلحة الخارجية المدفوعة اما بخطاب ديني مفرط في التطرف والتزمت او مدفوعة برؤية اقليمية ضيقة مبنية على اساس ان نجاح العملية السياسية في العراق الجديد (وان كان هذا النجاح بمبادرة انكلوساكسونية) سوف يضفي بالضرورة لاستحقاقات اصلاحية ديمقراطية لشعوبها لاسيما الاصلاحات السياسية، هذه الرؤية الاقليمية نابعة من قناعات مفادها ان عملية التغيير التي حدثت في العراق وبآلة عسكرية امريكية ومن تحالف معها هي بادئة لعمليات تغيير متعددة سوف تشمل فيها النظم السياسية المحيطة بالعراق. ان هذا الهاجس النابع من هذه الرؤية انما هو هاجس مشروع وواقعي الى حد ما. لان اي تحليل في الخطاب السياسي للادارة الامريكية لاسيما بعد احداث ١١ ايلول لعام ٢٠٠١ وتداعيات الحرب على افغانستان والعراق دليل واضح على منطق التغيير الاقليمي وما طرح فكرة (وان كانت جنينية) لمشروع الشرق الاوسط الكبير من قبل رئيس الادارة الامريكية جورج بوش الابن الا دليل على منطق التغيير الامريكي لهذه المنطقة.

وتأتي المجموعة هي تلك القوى المتضررة من سقوط النظام السياسي العراقي السابق والتي كانت هذه القوى ادوات فاعلة في توازن النظام السياسي السابق من حيث القدرة الامنية ومستفيدة منه في الوقت نفسه بمعنى انها كانت خدمة النظام

السياسي العراقي السابق تعود بالفائدة المادية نيل المعنوية لهذه القوى من عزز مكانة هذه القوى ولعقود طويلة في المؤسسة السياسية للسلطة كمؤسسة قمعية واليد الضاربة للنظام، ناهيك عن انعكاس هذه المكانة السياسية الامنية على المواقع الاجتماعية والاقتصادية لهذه القوى، ومن هنا نستطيع ان ندرك رفض هذه القوى للعملية السياسية الجديدة في العراق لان مصالح هذه القوى قد ضربت لا بل ان قسم ليس بالقليل في هذه القوى وبسبب من مواقعهم الغربية من الآلة العسكرية والاجنبية في النظام السابق اصبحوا وضمن المرحلة الحالية تحت طائلة القانون. وعليه فان هذه القوى ادركت ان مصالحها تطابقت في هذه المرحلة مع القوى ذوي المجموعة الاولى مما تم توظيف المجاميع كلها (الرافضة للعملية السياسية الجديدة في العراق) لخدمة هدف مشترك عالي الاهمية الا وهو ضرب العملية السياسية الجديدة في العراق والعمل بكل ما اوتوا من قوة وقدرة لتحقيق هذا الهدف وباسماء وعناوين شعارات تنتقل ما بين الدينية والقومية والوطنية.

الخاتمة

الكل ينظر الى الساحة السياسية العراقية في المرحلة المؤقتة بأنها اشبه بزلزال (تسونامي) الذي ضرب دول حوض المحيط الهندي. لا بل ان الزلزال العراقي قد لا يحتاج الى انذار مبكر او خبراء زلازل لان شروط الزلزال العراقي على وشك الحدوث.

واذا ما حدث فسوف تشمل دول المنطقة بكاملها وبدون استثناء، والدليل والواضح لهذا المنطق والتصور والرؤيا هو ما تشهده ساحات بعض الدول العربية والاسلامية تحول نحو صراع يفوق قدرتها.

نحن نؤكد ان ادارة بوش الابن ومنذ البداية لم تتعامل مع الساحة العراقية برؤية العقلانية السياسية ولم تبتصر لعواقب الفراغ الذي يمكن ان يسجل بعد الانتصار العسكري السريع لاطلاق اشعاعات التغيير في المنطقة، لا بل عجزت هذه الادارة عن فهم تركيبة عقلية المواطن العراقي ومشاعره، لقد تصرفت القوى العظمى الوحيدة كآلة عملاقة ساحقة دون مراعاة عن الجانب المتعلق بمسؤولياتها عن الوضع الذي اوجدته.

ان مجرد النظر للوضع العراقي في هذه المرحلة المؤقتة نجد انفسنا امام حالة من الضبابية والهلامية ناتجة عن حالة الاحتلال والتدخل الاقليمي بالشأن العراقي. ان قوة الاحتلال هي قادرة على توجيه ضربة قاصمة لاي هدف في العراق ولكنها في الوقت نفسه ليس لها القدرة على توفير الحدود الدنيا والضرورية من الامن لانها كقوة منشغلة بحماية وسلامة قواعدها وعناصرها فيما يتساقط العراقيون بالعشرات يومياً بفعل الفلتان الامني وتداعيات

الممارست الاجرامية الغير محددة الجهة.

ان ضبابية الحالة العراقية اليوم لا تمنع كل من له صلة وعلاقة في الشأن العراقي والعملية السياسية الجديدة من العراقيين من التفكير ملياً وبشكل جاد والعمل بشكل فعال ايضاً لايجاد حلول ناجعة لهذا الوضع والخروج به من عنق الزجاجة لبناء مستقبل عراقي جديد اسسه الديمقراطية والتعددية واحترام حقوق الانسان وتداول السلطة بآلية سلمية.

ان العراق الجديد وبهذه المواصفات لا يمكن ان يكون الا بشراكة كاملة للعراقيين وبدون وصاية اقليمية او دولية.ان الشراكة العراقية تبتدأ بالاستحقاق الانتخابي وعلى القوى السياسية والحزبية العراقية كافة ان تبتعد عن النظرة الضيقة باعتبار ان الاستحقاق الانتخابي للمرحلة الانتقالية هو استحقاق الاكثرية او الاقلية او رفض المعادلة الجديدة في العراق. في هذا التجاذب السياسي على القوى العراقية ان لا تغلب حسابات الموقع في الساحة العراقية بل تعمل على رضورة تبادل التنازلات لانقاذ الوطن. لان الاستحقاق الانتخابي باعتباره خطوة هامة اولية في طريقة الديمقراطية الا ان هذا الاستحقاق في الوقت نفسه لا يعني نهاية المطاف الديمقراطي، فهناك خطوات ديمقراطية صوت عراقي معارض خارج اللعبة السياسية. لان المنطق السياسي يؤكد على قدرة التغيير وانت داخل العملية السياسية وان التغييب (هو موقت بحد ذاته) في هذه المرحلة سوف يفضي بالضرورة الى تغييب قد يطول امده.

اذن الحل يكمن في هذه المرحلة المؤقتة (حسب راي) في دخول القوى السياسية والحزبية العراقية كافة في العملية السياسية للعراق الجديدعن طريق ممارسة الاستحقاق الانتخابي في موعده وبدون تأجيل او تأخير وهذه الممارسة سوف تفضي بالضرورة شرعنة العملية السياسية في المرحلة الانتقالية القادمة ناهيك عن الحفاظ على وحدة البيت العراقي وهذا يؤدي كله الى رفع الوصاية الدولية والاقليمية عن العراق والاستناد الى قرار مجلس الامن المرقم (١٥٤٦) في ٢٠٠٤ لوضع جدولة زمنية لخروج قوات الاحتلال عن العراق.

---

(1) د. صالح جواد كاظم ود. علي غالب العاني-الانظمة السياسية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، كلية القانون، ١٩٩٠، ص٤٩.

(2) د. منذر الشاوي، الدولة والديمقراطية، الكتاب الاول، منشورات المجمع العليم، بغداد، ١٩٩٨، ص٧.

(3) سحر كامل خليل، المؤسسات البرلمانية العراقية بين العهدين الملكي والجمهوري، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٤، ص١٧٥، ص٢٣٢.

(4) عبد المجيد كامل، مجلس الامة العراقي، البرلمان الاعيان والنواب، ٤٥، ١٩٥٣ دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ٢٠٠٢، ص٧٦.

(5) لمزيد من المعلومات انظر كل من :

- الدستور العراقي المؤقت لسنة ١٩٧٠ الذي صدر بموجب قرار مجلس قيادة الثورة (المنحل) للرقم ٧٩٢ بتاريخ ١٦ حزيران عام ١٩٧٠، الوقائع العراقية، العدد ١٩٠٠ في ١٧ تموز ١٩٧٠.
- د. رعد الجدة، التشريعات الانتخابية في العراق، مطبعة الخيرات، بغداد، ٢٠٠٠، ص٩٥.

(6) انظر كل من:

- المادة (٤٤) الفقرة (٢) قانون المجلس الوطني رقم (٢٦) لسنة ١٩٩٥.
- محمد سليم محمد غزوي، الوجيز في النظام الانتخابي دراسة مقارنة، ط١، دار وائل للنشر، عمان ٢٠٠٠، ص٤٥.

(7) قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية، وكذلك الملحق للرقم (٩٦) بخصوص قانون الانتخابات للمرحلة الانتقالية لعام ٢٠٠٤، الوقائع العراقية، العدد (٣٩٨٤) حزيران ٢٠٠٤، ص١٣٥.

(8) المصدر نفسه.

(9) انظر كل من:

- د. صالح جواد كاظم ود. علي غالب العاني، مصدر سبق ذكره، ص٤٩.
- د. علي غالب العاني ود. نوري لطيف، القانون الدستوري، بلا تاريخ، ص٤٦-٤٧.
- محمد ولد خبار، الوجيز في القانون الدستوري والنظم السياسية، جامعة نوكشوط، كلية العلوم القانونية والاقتصادية، ١٩٩٤، ص٣٥.

(10) المصدر نفسه.

(11) A. C. Kapook, principles of political Scienies, Chandard Company Ltd. New Delihi. 1949. p.250.

(12) Op. Cit., P.115.

(13) د. خميس البدري، البنى الدستورية الجديدة للممارسة الديمقراطية في عراق ما بعد الحرب، محاضرة القيت بندوة اقامها مركز البزاز للثقافة والرأي، بتاريخ ٩ ايلول عام ٢٠٠٤، ص٣٩.

(14) المصدر نفسه.

(15) A. C. Kapook, principles of political Scienies, Op. Cit., p200.

(16) باسم خريسان، هل تؤسس الانتخابات ثقافة الحوار، جريدة الصباح، العدد (٤٢٣) بتاريخ ٢ كانون الاول ٢٠٠٤، ص٥.

(17) المصدر نفسه.

(18) د. عبد الجبار احمد، واقع ومستقبل الخيار الديمقراطية في العراق، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، العدد ٢٩، السنة الخامسة عشر ، تشرين الاول ، ٢٠٠٤، ص١٢٧.

(19) المصدر نفسه.

(20) المصدر نفسه.

(21) HTTP://WWW.ALRAI.COM/PAGES.PHP.NEWS-ID=9400&SELECT11/24/2004-PAGE1-2.

(22) اللجنة الشعبية لمناهضة الاحتلال، لماذا نرفض الانتخابات، زمن الاحتلال، لسنة ٢٠٠٤، ص٣-١٦.